مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٨/٢٤ الموافق ١٥ محرم ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٤ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السّيطرة الإسرائيليّة على المياه.. ينابيع الضفّة الغربيّة كـ«مواقع ارتكاز» للممارسات الاستيطانية

صفحة (٢)

حكومة بينيت - لابيد واحتمالات إصلاح العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية

صفحة (٤)

بينيت: جرعة ثالثة من لقاح «كورونا»، و«جرعات» سياسية واقتصادية قد تطيل عمر حكومته. (إ.ب.أ)

لقاءات بينيت الخارجية تعزز مكانته داخلياً والاقتصاد الإسرائيلي يحقق قفزات فاقت التوقعات!

كتب برهوم جرايسي:

تلقى رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، الأسبوع الماضي، دعوتين: الأولى لزيارة قريبة إلى واشنطن، سيبدأها يوم الثلاثاء هذا الأسبوع، والثانية لربما ستكون بعدها بقليل، لزيارة القاهرة، بعد أن كان بينيت قد التقى الملك الأردني عبد الله الثاني، بعيدا عن الأضواء، في شهر تموز الماضي. وهذه اللقاءات الدولية، التي تبدو روتينية، إلا أنها في واقع حال بينيت أمام ساحته الداخلية تعزز مكانته، وتساهم في إقناع جمهور أكبر بأنه رئيس حكومة ثابت.

في المقابل، وفي حين أن التخبط بشأن فرض إغلاق أو لا يتزايد من يوم إلى يوم، بفعل استفحال انتشار كورونا، فإن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي الجديدة تشير إلى قفزات تفوق التوقعات، خاصة على صعيد النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة التقليدية.

فبعد أن خرج الكنيست مطلع الشهر الجاري، آب، لعطلة صيفية تدوم شهرين، مع مؤشرات ثبات في الحكومة التي ترتكز على أغلبية برلمانية هشة، ما زال الانطباع في الشارع الإسرائيلي بأن هذه الحكومة قد تسقط قريبا، وبالإمكان القول إنه بعد ١٢ عاما على رئاسة بنيامين نتنياهو، فإن رئاسة نفتالي بينيت لم تتغلغل بعد في وعي الجمهور.

تلقى بينيت دعوة رسميا لزيارة واشنطن، والالتقاء بالرئيس جو بايدن، يوم الأربعاء من هذا الأسبوع؛ في حين أن سلفه بنيامين نتنياهو لم يلتق بايدن بعد انتخابه، رغم مرور ٥ أشهر على وجود بايدن في البيت الأبيض، إلى حين غادر نتنياهو رسميا رئاسة الحكومة. وليست هذه حال العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، فعند انتخاب رئيس أميركي جديد، أو رئيس حكومة إسرائيلية جديدة، فإن اللقاء بين الاثنين يكون في أقرب وقت بعد الانتخابات في الجانبين، كمؤشر على جودة وعمق العلاقات بينهما. إلا أن ممارسات نتنياهو ومناوراته في الساحة الأميركية الداخلية، وانحيازه المكشوف للحزب الجمهوري ورئيسه، والتصرف بشكل صدامي مع الرئيس الأسبق باراك أوباما، كل هذا عكّر العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية برئاسته، وبين الحزب الديمقراطي الذي عاد إلى الحكم في مطلع العام الجاري، متوعدا نتنياهو بتصفية حسابات، إن صحّ التعبير، ولكن ليس بالشكل الذي يمس العلاقات الاستراتيجية العميقة بينهما.

وتقول التقارير الإسرائيلية إن ما يسمى بـ «الملف الإيراني»، سيكون على رأس جدول أعمال المباحثات. ولكن استنادا لتقارير سابقة أخرى، فإن الشأن الفلسطيني سيكون مطروحا بقوة من جانب الرئيس بايدن، الذي سيكون أمامه أحد أبرز قادة اليمين الاستيطاني الإسرائيلي. وعلى الأغلب فإن أحد أبرز المطالب سيكون إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، لتقديم خدمات للفلسطينيين، بعد أن كان دونالد ترامب قد أغلقها بالتزامن مع نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

كذلك فإن بينيت قاد مع شركائه في الحكومة مسعى تحسين العلاقات مع الجانب الأردني، فقد صادق بينيت ومعه وزير الخارجية يائير لبيد ووزير الدفاع بيني غانتس، على طلب الأردن استيراد ٥٠ مليون متر مكعب من المياه، هذا العام، ككمية إضافية لما نصت عليه معاهدة وادي عربة. وفي الأسبوع الماضي أعلن الأردن عن توقيع اتفاقية مع الجانب الإسرائيلي تمنح المنتوجات الزراعية الأردنية أولوية في السوق الإسرائيلية في العام العبري المقبل، من أيلول ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، وهو يسمى «عاما سبتيا»، يكون فيه محظورا حصد محاصيل في الكروم والحقول التي تتبع الشريعة الدينية اليهودية، وهو حسب الشريعة يحل مرّة كل سبع سنوات. وقال الأردن إن هذا سيزيد الصادرات الزراعية الأردنية إلى إسرائيل بنحو ٥٠ ألف طن.

في الشأن المصري، فإن الزيارة ولقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي، عدا عن كونها زيارة لأول رئيس حكومة إسرائيلية منذ سنوات ليست قليلة، فإنها قد تكون محاولة لدفع المفاوضات غير المباشرة مع حركة حماس، بشأن الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى الحركة.

وكما ذكر فإن هذا المشهد الحاصل، والذي من المؤكد أن تتبعه لقاءات دولية أخرى، خاصة في الساحة الأوروبية، ستجعل الجمهور الإسرائيلي أو أجزاء منه يستوعب أكثر أن عهد نتنياهو بات في بدايات مسار الغياب، وكلما طال عمر هذه الحكومة ابتعد نتنياهو عن احتمال العودة إلى رئاسة الحكم أيضا ارتباطا بمحاكمته؛ ولكن في السياسة، وفي السياسة الإسرائيلية خاصة، لا وجود لمستحيلات كهذه.

مواجهة «كورونا»

تتركز القضية المركزية في مسألة مكافحة انتشار كورونا، والسعي للجم انتشار الفيروس، حاليا في كيفية عمل السنة الدراسية المدرسية، التي ستفتتح في الأول من شهر أيلول المقبل، وهذا يجب أن يتم حسمه حتى نهاية الأسبوع الجاري، وفق التقارير اليومية. فحتى مطلع الأسبوع الجاري كان الحديث عن أنه فقط في البلدات «الحمراء»، حيث نسبة الانتشار عالية، ستكون تقييدات مشددة في المدارس، مثل فرض التعليم عن بُعد، ولكن هذا قد يمتد لدرجات انتشار أقل. وحتى مطلع الأسبوع الجاري، بلغ عدد الحالات النشطة حوالي ٧٠ ألف حالة، زيادة بأكثر من ٢٠ ألف حالة في أسبوع واحد، كما أن عدد الموتى عاد للارتفاع، وبات يقترب من ٦٨٠٠ ضحية. ولكن في المقابل، فإن عدد من تلقوا وجبة التطعيم الأولى بلغ ٥,٩ مليون شخص، من بينهم قرابة ٥,٥ مليون شخص تلقوا الوجبة الثانية، ومن هؤلاء أيضا حوالي ١,٥ مليون شخص تلقوا وجبة التطعيم الثالثة.

الجانب الثاني، هو كيفية التعامل مع الأعياد اليهودية التي ستمتد على مدى شهر أيلول المقبل، رأس السنة العبرية في السابع من أيلول، يليه بأيام يوم الغفران، ويلي هذا بأيام عيد العُرش، الذي يمتد أسبوعا كامل، إذ هناك من يطالب بفرض قيود مشددة تمنع التجمهرات الكبيرة، وبضمنها، فرض قيود على عدد الحضور في الكُنس اليهودية.

قفزة عالية للنمو الاقتصادي

«احتفلت» الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية، في الأسبوع الماضي، بتقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الذي أعلن أن النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري، من شهر نيسان إلى حزيران، سجل قفزة عالية بارتفاعه بنسبة ١٥,٤٪. وليس هذا فحسب بل عدّل مكتب الإحصاء نسب الانكماش في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١,٤٪، وهي أقل من النسبة التي ذكرت سابقا، ٦,٢٪. وأيضا تم تخفيض نسبة الانكماش الاقتصادي في العام الماضي ٢٠٢٠، من ٢,٤٪ إلى ٢,٢٪.

وتبين من التقرير ذاته أن النسب الحادة في النمو والاستهلاك الفردي نابعة من فتح القطاع الاقتصادي والأسواق بعد الإغلاق الأخير، فقد سجل القطاع الاقتصادي وحده نموا بنسبة لامست ٢٠٪.

ويقول التقرير إن المذهل في معطيات الربع الثاني الاقتصادية هو أن الاستهلاك الفردي سجل في الأشهر الثلاثة ارتفاعا بنسبة تجاوزت ٣٦٪، وفي تفاصيل هذه النسبة يتبين أن الصرف على شراء معدات البيت والألبسة والأحذية والأمور المتعلقة بالاحتياجات اليومية، سجل وحده ارتفاعا بنسبة تجاوزت ٥٣٪. كما شهد الاقتصاد بشكل عام ارتفاعا بنسبة لامست ١٠٪ في الاستثمار في العقارات مثل شراء البيوت، وارتفاعا بنسبة تجاوزت ١٨٪ في صادرات البضائع والخدمات. أما الاستيراد، فقد سجل ارتفاعا لامس نسبة ١٦٪.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن الناتج للفرد ارتفع بحساب سنوي بنسبة ١٥,٥٪، ولكن بعد اختزال نسبة التكاثر السكاني السنوية يكون الناتج للفرد ارتفع بنسبة ١٣,٥٪ في الربع الثاني.

دفعت هذه المعطيات الجديدة المحللين إلى بث تفاؤل لربما سابق لأوانه. ويقول المحلل الاقتصادي ناتي توكر، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن بعض المحللين باتوا يتحدثون عن احتمال ارتفاع النمو الإجمالي هذا العام إلى نسبة تتجاوز ٦,٥٪، في حين أن تقديرات وزارة المالية الجديدة للعام الجاري تتحدث عن نسبة نمو ٥,٥٪ في العام الجاري، بينما تقديرات بنك إسرائيل المركزي ما تزال محافظة، وتتحدث عن ٥,١٪. وهي نسبة شبيهة بتقديرات صندوق النقد الدولي، التي تتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٥٪.

ويتابع توكر أنه في حال استمرت وتيرة الاقتصاد الحالية، فإن النمو قد يسجل بالفعل نسبة تزيد عن ٦,٥٪، وفي هذه الحالة، لن تكون الحكومة بحاجة لإجراء تقليص شبه عام في ميزانية الدولة بنسبة ١,٥٪، لتغطية الزيادة في ميزانية وزارة الصحة.

بهذه التقديرات للنمو، تكون إسرائيل على لائحة الدول المتطورة، المتوقع لها أن تسجل أعلى نسب نمو في العام الجاري، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، المتوقع أن يصل فيهما النمو هذا العام إلى ٧٪، وفرنسا وإسبانيا- في محيط ٦٪، ومعدّل الدول المتطورة هو ٥,٦٪. وفي الحالة الإسرائيلية فإن تسجيل نمو اقتصادي يفوق ٥,٥٪ واستنادا إلى أن نسبة التكاثر السكاني في محيط ٢٪، يعني أن النمو المتوقع في العام الجاري سيغطي الانكماش الذي حصل في العام الماضي، ويحقق نموا فعليا للعامين الماضي والجاري معا، في حين أن تقديرات بنك إسرائيل في نهاية العام الماضي، كانت تتحدث عن أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعوّض انكماشه الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، فقط بعد العام ٢٠٢٣، إذ كان من المتوقع أن يكون الانكماش أكثر من ٥,٨٪، ولكنه على أرض الواقع بلغ ٢,٢٪.

اللافت جدا في المعطيات التي تم الإعلان عنها في الأسبوع الماضي، أنه خلافا للانطباع السائد حتى الأيام الأخيرة، فإن عدد المصالح الاقتصادية على مختلف تنوعاتها سجل في العام الماضي ارتفاعا ملحوظا وليس تراجعا كما كان يعتقد، إذ جرى الحديث حتى مطلع العام الجاري عن أنه في العام الماضي تم إغلاق حوالي ٨٠ ألف مصلحة، غالبيتها مصالح مهنية فردية، وتم فتح حوالي ٤٠ ألف مصلحة جديدة، بمعنى أن عدد المصالح في إسرائيل تراجع بنحو ٤٠ ألف مصلحة. إلا أن المعطيات الجديدة دلت على أن الحقيقة مختلفة كليا، وتنقض تلك التقديرات، بعد استكمال كافة التقارير، وتنظيم المصالح الجديدة نفسها في المؤسسات المالية. ولقد تبين أن عدد المصالح التي أغلقت في العام الماضي كان ٣٨٢٠٩ مصالح اقتصادية، في حين تم فتح ٥١٤٣٦ مصلحة جديدة، أي أن عدد المصالح ارتفع بنحو ١٣٢٠٠ مصلحة.

وتعكس هذه التقلبات الكبيرة في معطيات التقارير حالة الفوضى الاقتصادية، إن صح التعبير، التي عصفت بالمؤسسات المالية والاقتصادية الرسمية، ما جعلتها تبث توقعات مضخمة. كما أن التأخير في عرض الصورة الحقيقية يعود الى انتهاء عملية استكمال تقديم الوثائق والتقارير المالية عن العام الماضي ٢٠٢٠.

وانعكس هذا الارتفاع في الاستهلاك الفردي والحركة الاقتصادية أيضا على وتيرة التضخم المالي، التي عادت إلى ما كانت عليه قبل سبع سنوات. وبلغ التضخم في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام نسبة ٢٪، وساهم في هذا ارتفاع حاد في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ولكن أيضا ارتفاع الطلب في الكثير من القطاعات، بعد عام من الإغلاقات في الأسواق والاقتصاد.

كما انعكس الأمر في استمرار التراجع في نسب البطالة، فقد أعلن مكتب الإحصاء الحكومي الرسمي في الأسبوع الماضي أن «البطالة الموسعة» هبطت في نهاية شهر تموز الماضي إلى ٧,٦٪، بينما البطالة الأساسية التقليدية، بحسب تعريفات القانون الإسرائيلي، هبطت إلى نسبة ٤,٦٪.

والقصد بالبطالة الموسعة هم العاطلون عن العمل بفعل فصل من العمل ويتلقون مخصصات بطالة وفق القانون، ومعهم من تم فرض إجازات غير مدفوعة الأجر، وأيضا معطّلون مزمنون عن العمل، بمعنى أنهم غارقون في البطالة منذ أكثر من عام. أما البطالة الأساسية فتعني من تنطبق عليهم تعريفات قانون البطالة، ويستحقون مخصصات بطالة عادية.

وتقول وزارة المالية ودائرة التشغيل ومؤسسة التأمين الوطني إن وقف مخصصات البطالة الاستثنائية، لمن هم دون سن ٤٥ عاما، في نهاية شهر حزيران، أدى إلى انخفاض نسبة البطالة. وفي حال لم تكن هناك إغلاقات جديدة في الاقتصاد، فإن نسب البطالة مرشحة للتراجع أكثر حتى نهاية العام الجاري.

كلمة في البداية

عن تطورات تلقي بظلالها على سياسة إسرائيل حيال المواطنين الفلسطينيين!

بقلم: أنطوان شلحت

شهدت الفترة المنقضية منذ الهبّة الفلسطينية الأخيرة في أيار الفائت عدّة تطوّرات داخل المجتمع الإسرائيلي من شأنها أن تلقي بظلالها على علاقة هذا المجتمع مع المواطنين العرب، بقدر ما يمكن أن تنعكس أيضاً على سياسة الدولة حيالهم. وهي تطوّرات تتقاطع مع ما شملته حملة الاعتقالات التي قامت بها الشرطة- بأداء فاعل من طرف جهاز الأمن العام («الشاباك»)- في صفوف المواطنين العرب من مظاهر جديدة في استخدام آليات القمع بما في ذلك القمع السياسي، وتعطي صورة عامة عن أهم جوانب هواجس المؤسسة السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بالسياسة الواجب انتهاجها إزاء الفلسطينيين في الداخل.

سنكتفي بالإشارة إلى تطورين تراكمت بشأنهما بعض الوقائع خلال الفترة القليلة الماضية.

الأول يكمن في ما أشار إليه التقرير الذي ظهر في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لـ«هآرتس» يوم ١٨ آب الجاري، وأشار إلى ازدياد كميات طلبات الحصول على تراخيص حمل السلاح منذ الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة والهبة التي أطلقها الفلسطينيون في الداخل ولا سيما في ما يُعرف باسم «المدن المختلطة». ووفقاً لمعطيات وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية، فمنذ بدء الحرب على غزة يوم ١١ أيار ٢٠٢١ بلغ عدد طلبات الحصول على ترخيص حمل السلاح من جانب السكان اليهود ١٠٨٥٠ طلباً، ما يعني في حال الموافقة على هذه الطلبات، التي يُرجّح التقرير قبولها، زيادة عدد الأشخاص الذين توجد بحيازتهم رخص حمل السلاح في إسرائيل ويبلغ عددهم في الوقت الحالي نحو ١٤٨ ألفاً بنسبة ٧ بالمئة، وزيادتهم سنوياً بنسبة ٢٨ بالمئة.

وورد في التقرير نفسه أيضاً أن عضو الكنيست من الليكود أمير أوحانا، الذي شغل في الحكومة الإسرائيلية السابقة منصب وزير الأمن الداخلي، أعلن مؤخراً إقامة لوبي في الكنيست من أجل الدفع قدماً بقوننة حق الدفاع عن النفس في إسرائيل، وهو يضم ٢٠ عضو كنيست غيره، كلهم من المعارضة. وبطبيعة الحال لا حق يعلو في إسرائيل على حق الدفاع عن النفس في مقابل.. العربيّ!

هنا تجدر الإشارة إلى أن وزيراً إسرائيلياً سابقاً آخر للأمن الداخلي هو جلعاد إردان من الليكود، أقدم في نهاية العام ٢٠١٨ على استخدام صلاحياته ووسّع دائرة استحقاق الحصول على السلاح، ورفع عدد الرخص الممنوحة لحيازة الأسلحة النارية. وفي نطاق ذلك صادق على إجراء تعديلات بشأن حمل السلاح تسمح لمليون مواطن آخر بالحصول على رخصة سلاح، بعد أن كانت هناك حاجة إلى استيفاء شروط كثيرة للحصول عليها (كما جاء في موقع الوزارة). وفي إطار هذه التعديلات، يمكن أن يحصل المتطوعون، أيضاً، في الوحدات الملائمة في الشرطة و«قوات الإنقاذ»، على رخصة سلاح. إضافة إلى ذلك، قرر إردان أن لا داعي لقيام الضباط والعناصر الذين يخدمون خدمة دائمة في الجيش الإسرائيلي بإعادة السلاح الذي بحيازتهم بعد تسريحهم من «الخدمة في الاحتياط»، ويمكن أن يطلبوا السماح لهم بحمل السلاح بعد تسريحهم أيضاً ونيل رخصة قانونية لذلك.

أمّا التطوّر الثاني فهو مرتبط بإطلاق جهات استيطانية في الصهيونية الدينية التي ينتمي إليها رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت، حملة للاستيطان في أحد أحياء مدينة اللد (حيّ رمات أشكول) من أجل تعزيز الوجود اليهودي فيه، والوقوف في مواجهة ازدياد أعداد المواطنين العرب. وبموجب تقرير ظهر في صحيفة «يسرائيل هيوم» (٢٠ آب ٢٠٢١) فإن التجاوب مع هذه الحملة كان كبيراً، وشمل كذلك مستوطنين من الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

إن ما يُشتم من التقرير الصحافي أن عقيدة الصهيونية الدينية ما زالت تشدّد على أن الاستيطان التهويدي بما يشمله من إنشاء بؤر استيطانية («غير قانونية» بحسب القاموس الإسرائيلي الرسمي في ظاهره)، يجب ألا يكون مقتصراً على أراضي الضفة الغربية المحتلة فقط، بل أيضاً أن ينسحب على مناطق تقع داخل الخط الأخضر.

ونعيد إلى الأذهان أن ناشطين من الصهيونية الدينية أطلقوا منذ العام ٢٠٠٧ حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في إسرائيل على الانتقال للسكنى في النقب والجليل، ضمن مشروع تكثيف تهويدهما. وبالرغم من أن عددا من المستوطنات، خصوصاً في النقب، يتم إنشاؤه من دون التقيّد بالخارطة الهيكلية العامة لإسرائيل فإن عدة دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي جمعية «أور- الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل».

يبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى تعكس هذه التطورات الوجهة التي بدأت إسرائيل بتطبيقها أو بالسير نحوها إزاء المواطنين الفلسطينيين، في ضوء الهبّة الأخيرة وما انطوت عليه من رسائل عديدة؟ إن الأمر الواضح مما تقدّم أن هناك جهات تعتبر ما حدث مفترقاً ينبغي تجييشه للدفع بأجندات خاصة إلى الأمام، قصد خدمة أهداف حزبية أو قطاعية ربما، وكذلك قصد التأثير على السياسات العامة. ولا بُدّ من أن نلفت الانتباه إلى أن تلك الأجندات تتعلق بالأساس بالحاضر، ولكنها في الوقت عينه ذات غايات تاريخية من الماضي.

سرقة الاحتلال للموارد الفلسطينية وراء أزمة المياه.

السّيطرة الإسرائيليّة على المياه.. ينابيع الضفّة الغربيّة كـ«مواقع ارتكاز» للممارسات الاستيطانية

كتب أنس إبراهيم:

تمكّنت إسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧ واحتلالها لكلّ من الضفّة الغربيّة، قطاع غزّة، هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، من فرض منظومة قانونية عسكريّة على الضفّة الغربيّة هدفت لتأسيس إطار قانونيّ واستراتيجيّة قوميّة صهيونيّة للمشروع الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة لا يزال مستمرّاً حتّى اليوم. ومن بين هذه القوانين والأوامر العسكريّة، كان ثمّة العديد من الأوامر العسكريّة والاستراتيجيات الاستيطانيّة التي هدفت إلى السّيطرة على الموارد المائيّة الفلسطينيّة والاستيلاء عليها لتخصيص الجزء الأكبر من المخزون المائيّ الجوفيّ لصالح الاستخدام الاستيطانيّ والإسرائيليّ اليهوديّ، وحرمان الفلسطينيين من حقّ الوصول أو استخراج مواردهم المائيّة.

وطُبّقَت هذه الاستراتيجيّة، التي عادة ما يُشارُ إليها باحتلال الماء، من خلال الأوامر العسكريّة من جهة، والتي مِنها الأمرُ العسكريّ رقم (٩٢) الصّادر في الخامس من آب ١٩٦٧، أي بعد شهرين فقط على انتهاء الحرب، والذي نصَّ على سُلطة الحاكم العسكريّ الإسرائيليّ المُطلقة على كافّة المسائل والقضايا المتعلّقة بالمياه في الأراضي المحتلّة. ومن جهة أخرى، ظهر نظام إدارة المياه، وأجهزة حماية الطّبيعة والبيئة التي عَمِلتْ كخادِمةٍ للسياسات الاستيطانيّة من خلال الاستيلاء على عديد الينابيع الفلسطينية ومحيطها البيئيّ وتحويلها إلى محميّات طبيعيّة وبيئيّة بحُجّة الحفاظ عليها، تطويرها وتحسين جودتها، بينما تُحوّل الينابيع إلى مُرتكَزاتٍ نشاطاتٍ استيطانيّة هدفت ولا تزالُ إلى الاستيلاء على الأرض أوّلاً، المياه الجوفيّة ثانياً، وتطبيع العلاقة مع الأرض المحتلّة من خلال الاستخدام السياحيّ والترفيهيّ لهذه المواقع البيئيّة [١].

ستبحَثُ هذه المقالة في السّيطرة الإسرائيليّة على المياه الجوفيّة وكذلك السّيطرة الاستيطانية المتنامية على الينابيع في الضفّة الغربيّة، مستندةً إلى مقالة الباحث إروس برافرمان: «الينابيع الصامتة: طبيعةُ الماء واحتلال إسرائيل العسكريّ Silent Springs: The Nature of water and Israel's military occupation»، والتي يُحلّل فيها السّيطرة الاستعماريّة الاستيطانية على الينابيع المائيّة بوصف الينابيع مواقع ارتكازيّة للسيطرة الاستعماريّة حولها وعبرها يتمّ تشكيل العلاقات الاستيطانية الاستعماريّة البشريّة بالطّبيعة المُحتلّة وإعادة إنتاج وظائفها ومعانيها الثقافيّة غصباً.

السّيطرة الإسرائيليّة على مخزون المياه الجوفية

يشير الباحث إلى أن الاتفاقيّة التي وقّعتها إسرائيل مع السّلطة الفلسطينيّة العام ١٩٩٥ كملحقٍ من ملاحق أوسلو، مأسست استغلال إسرائيل لمخزون المياه الجبليّ، وهو مورد المياه الجوفيّة الواقع تحت الضفّة الغربيّة وأجزاءٍ من أراضي ١٩٤٨، ويُعدّ المورد المائي الوحيد المتبقي للفلسطينيين ومن أهمّ مصادر المياه الجوفيّة لإسرائيل. فقد نصّت المعاهدة التي بموجبها تم تأسيس سلطة المياه الفلسطينيّة التابعة للسلطة الفلسطينيّة، وكذلك لجنة المياه المشتركة الإسرائيليّة- الفلسطينيّة، على أنّه يجبُ الحصول على موافقة مسبقة من لجنة المياه المشتركة قبل البدء في أيّ مشروعٍ لاستخراج المياه الجوفيّة من المخزون الجبليّ أو أيّ مصدر آخر من مصادر المياه الجوفيّة في المناطق (C). كذلك نصّت المعاهدة على تخصيص ٨٠٪ من موارد المياه الجوفيّة للاستخدام الإسرائيليّ، وتخصيص العشرين بالمئة المتبقّية للفلسطينيين. ويبيّنُ تقرير لمنظمة Amnesty أنَّ إسرائيل تواصل بشكلٍ ممنهَجٍ الإفراط في استخراج المياه للانتفاع ذاتياً إلى حدّ يفوق كثيراً الحصيلة السنوية المستدامة للمخزون الجبليّ، ما يؤثّرُ على جودة المياه ووتيرة تدفّقها إلى الآبار الفلسطينيَّة وما يؤثّرُ سلباً على الكمّيات المُخصَّصة للفلسطينيين ويضطرّهم إلى شراء الماء الذي تستخرجه إسرائيل من المخزون الجوفيّ نفسه لسدّ النقص في إمداداتهم المائيّة، وهو الماءُ الذي بإمكان الفلسطينيين استخراجه بأنفسهم لو سمحَتْ لهم إسرائيل بفعل ذلك [٢].

شكّلت حرب العام ١٩٦٧ بداية السّيطرة الإسرائيليّة على موارد الفلسطينيين المائيّة بشكلٍ مُباشرٍ، بداية من حرمانهم من الاستفادة بأيّ شكلٍ من الأشكال من مياه نهر الأردن، وصولاً إلى فرض سيطرتها المُطلقة على مخزون المياه الجبليّ الذي ترافق مع إصدار حشدٍ من الأوامر العسكريّة التي عملت على تنظيم السّيطرة الاستعماريّة على الموارد المائيّة وشملت قواعد وتنظيماتٍ تتعلّقُ بنقل، استخراج، استهلاك، بيع أو توزيع الماء والسّيطرة على استخدامه، مشاركته وتقنينه، أو بناء بنية تحتية لاستخراجه كحفر الآبار الجوفيّة، وضرورة استصدار أذونٍ للعمل في كلّ ما يتعلّق بالموارد المائيّة سواء كانت داخل الأرض أو على سطحها، بما يشمل الينابيع، البرك، الأنهار والتيّارات المائيّة، وكذلك سعر وكمّية المياه المخصّصة للاستخدام الفلسطيني السكّاني أو الزّراعي في المناطق المحتلّة. وبالتّوازي مع الأوامر العسكريّة المتعلّقة بالسّيطرة المُباشرة على الموارد المائيّة، ثمّة أوامر عسكريّة تؤثّر بشكل غير مُباشر على الموارد المائيّة، ومنها الأمر العسكريّ رقم ١٠١٥ للعام ١٩٨٢، والذي يسمحُ للحاكم العسكريّ بمنع زراعة أشجار الفاكهة في الضفّة الغربيّة «للحفاظ على الموارد المائيّة والإنتاج الزراعي»، واستناداً إلى القرار الذي لم يُفعَّل بالممارسة فإنّ الأشجار المزروعة أصلاً يجبُ تسجيلها والحصول على رخصة زراعة لكلٍّ منها خلال ٩٠ يوماً من تاريخ صدور الأمر، أمّا الأشجار غير المُرخّصة فيجبُ اقتلاعها على نفقة صاحبها [٣].

على الجانب الآخر، مكّنت الحكومات الإسرائيليّة المُتعاقبة المستوطنين اليهود من إنشاء البنى التحتيّة اللازمة لاستخراج المياه للاستخدام الاستيطانيّ ومنحتهم التّصاريح اللازمة لحفر عدد من الآبار مُساوٍ للآبار الفلسطينيّة الموجودة أصلاً، وهي الممارسة التي قلّصت من تدفّق المياه الجوفيّة المُستخرجة من قبل الفلسطينيين وزادت من ملوحتها [٤]. وتتفاقم حالة اللاعدالة في توزيع المياه بين الفلسطينيين والمستوطنين بسبب نُدرة المياه المتدفّقة، وهي الحالة التي نشأت نتيجة للممارسات الصهيونيّة المُفرطة في استخراج المياه وتخصيصها للمشاريع الاستيطانية الزّراعية وغير الزّراعية ما أثّر على مخزون المياه الجبليّ. فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، انخفضَ تدفّقُ ٥٣٠ ينبوعاً في الضفّة الغربيّة بشكلٍ كبيرٍ في العقود الأخيرة، مع وجود ما يقرب من ٢٠٪ منها في حالة انخفاض تدفّقٍ كبيرة. ويُشيرُ التّقرير إلى أنّ هذا الانخفاض هو نتيجة لسنوات متكرّرة من قلّة هطول الأمطار، والتي تفاقمت بسبب الإفراط في الاستخراج من قبل إسرائيل من مياه الآبار الجوفيّة الموجودة في كلّ من الضفّة الغربيّة وإسرائيل [٥]. وقد تأثّر الفلسطينيون بشكلٍ خاصّ بنُدرة المياه المرتبطة بنقص متزايد في المياه الجوفيّة، في ظلّ حرمانهم من الوصول إلى مصادر مياه أخرى كنهر الأردن، أو إمكانيّة إنشاء محطّات تحلية مياه قُبالة بحر غزّة، فكانَ معدّل استهلاك الفلسطينيين للمياه (في ٢٠١٥) ٨٤٫٣ لتر للفرد الواحد يومياً، وهو أقلّ من الـ١٠٠ لتر المُوصى بها من قبل منظّمة الصحّة العالميّة، في حين وصل معدّل استهلاك المستوطنين في الضفّة الغربيّة إلى ٣٠٠ لتر يومياً للفرد الواحد [٦].

الينابيع كمواقع ارتكازيّة للبنية الاستعماريّة البيئيّة

تُوظّفُ السياسات الاستعماريّة الينابيع كمواقع ارتكازيّة استعماريَّة من ناحية، ومن ناحية أخرى، كأدوات تطبيع وطَبعَنة (من الطّبيعة) ترفيهيّة وروحانيّة من ناحية أخرى، كما يعتقدُ برافرمان. فقد أسهَمَ التطوّر التكنولوجيّ الإسرائيليّ في مجال تحلية مياه البحر في التوقّف عن رؤية الينابيع كمصدر مياه لا يُقدّر بثمن، أو مصدرٍ من مصادر الحياة بالنّسبة للإسرائيليين، ما أتاحَ تغيُّراً عميقاً في موقع الينابيع من السياسة الاستيطانيّة. ففي حين اعتمدت إسرائيل العام ٢٠٠٤ على المياه الجوفيّة والأمطار بشكلٍ كلّي، فقد شغّلت في العام ٢٠١٨ خمس محطّات تحلية للمياه، ومنها أكبر وأضخم محطّة في سوريك، وفي ذلك العام استهلكت النباتات ما يُقارب ٧٠٪ من المياه الجوفيّة الصالحة للشرب [٧]. ومكّنت تقنية تحلية المياه إسرائيل من الدّخول فيما يوصَفُ بـ«نشوة المياه»، وطرأ تغيُّر عميق على معنى الينبوع إسرائيلياً؛ فمن مصدرٍ من مصادر الحياة، إلى موقعٍ سياحيّ، روحانيّ، ترفيهيّ، وكذلك إلى موقع ارتكازٍ من حوله وعبره تنشأ بنى استيطانية إحلاليّة تُعيدُ إنتاجَ الينبوع بيئياً وثقافياً وتُعيدُ خلق العلاقات البشريّة بالطّبيعة من حوله. فقد انهمكت السّلطات الاستعماريّة منذ العام ١٩٦٧ في تحويل الينابيع ومحيطها البيئيّ إلى محميّات طبيعيّة ومتنزّهات وطنيّة إسرائيليّة، محوّلة وظيفتها الأصلية ومعناها الثقافيّ السّابق على وجود الاحتلال؛ حيثُ خدمت هذه الينابيع ومحيطها البيئيّ كمواقع تلاق اجتماعيّة، واستخدمت مياهها لأغراض الزّراعة والاستخدام البشريّ من قبل الفلسطينيين الذين يسكنون القرى المجاورة لها. لكنَّ استهدافها كمواقع بيئيَّة يجبُ الحفاظ عليها وحمايتها من التدهور – بحسَبِ زعم الرّواية الصهيونيّة- عَمِلَ على تحقيق ثلاثة عناصِرٍ أساسيّة تُشكّلُ مجمل سياسة الاستيلاء المنهجيّة الصهيونيّة على الينابيع: (١) حِرمان الفلسطينيين بشكلٍ مُباشرٍ وغير مُباشرٍ من الانتفاع بالينابيع كمواقع بيئيّة أو مصادر أساسيّة من مصادر الماء اللازم للشرب والزراعة، (٢) تأسيس تجمّعات استيطانيّة قريبة ومجاورة وتحويل الينابيع إلى مواقع إعادة إنتاج للعلاقات البشريّة بالطّبيعة من خلال جعلها مواقع للنّزهة الصهيونيّة والاستجمام والتّطهّر اليهوديّ الدينيّ الأرثوذكسيّ، بعد أن كانَتْ جُزءاً من مشهَدِ العلاقات البشريّة الأصلانيّة الفلسطينيّة بالمكان، (٣) استخدام هذه المواقع من خلال جذبِها السّياحيّ إلى أدواتِ تطبيعٍ من ناحية جذبِ الإسرائيليين الذين يعيشون في أراضي ١٩٤٨ إلى الضفّة الغربيّة ما يُسهِمُ في تطبيع الاحتلال Normalizing من جهة، ومن جهة أخرى يُسهِمُ في طَبعَنة Naturalizing الحُضور الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة، ومحاولة تحويل البُنى الاستيطانيّة الفيزيائيّة والتدخّل البشريّ الاستعماريّ في طبيعة المكان إلى شيءٍ طبيعيّ ينتَمِي إلى طَبيعةِ المكان الأصليّة [٨].

ينطبقُ هذا التحليل بشكلٍ مباشر على حالة وادي القلط، الذي حُوّل إلى متنزّه وطني إسرائيليّ يُمنعُ على الفلسطينيين دخوله إلّا بصعوبة بالغة، بينما يُسمَحُ للمستوطنين بدخوله بكلّ حرّية ومجّاناً، في حين يتوجّب على الفلسطينيين دفع ثمن تذكرة الدّخول كاملاً. في الوقت عينه، تُحيطُ الوادي أربع مستوطنات إسرائيليّة، بُنيت حول ينابيعه ليُحوَّل إلى حيّزٍ بيئيّ استيطانيّ يهوديّ بالمُطلق. ويتقاطع نموذج الاستيلاء الاستعماريّ المتمحور حول الينابيع ومحيطها البيئيّ، مع نماذج استيلاء أخرى كالمحميّات الطبيعيّة، المتنزّهات الوطنيّة والمواقع الأركيولوجيّة في المناطق المُشار إليها بالمناطق (C) في الضفّة الغربيّة المحتلّة، وكذلك تتشابه مع ممارسات الاستيلاء التي طبّقت في أراضي ١٩٤٨. فمن خلال تعيينها كمحميّات طبيعيّة، يُعاد إنتاج الينابيع ومحيطها من كونها محطّ استخدام محلّي للزراعة واللقاء الاجتماعيّ، إلى محميّات طبيعيّة، أو حيّزٍ عامّ – والعُموميّة هُنا تعودُ إلى العُموميّة المُنتجَة من قبل المؤسسة الإسرائيلية الاستعماريّة الرسميّة، ما يجعلُ من العُموميّة بما تعنيه من انتفاعٍ مجّانيّ محصورة بمجموعة قومية واحدة هي اليهود وليس الفلسطينيين.

يعتقد برافرمان أنَّ ثمّة عمليّة جارية ومُتصاعدة لتطوير، تنمية وتطبيع ما يقرب من ٥٣٠ ينبوعاً في الضفّة الغربيّة وتحويلها إلى جزء من التراث اليهوديّ، وهذه العمليّة تشملُ الينابيع غير المُصادرة بعد والواقعة خارج المحميّات الطبيعيّة والمتنزّهات الوطنيّة الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة. تُركّزُ هذه العمليّة على تطوير استراتيجيّة دعائيّة تُهمِلُ الوضعيّة القانونية الجغرافية الخاصّة بهذه الينابيع، وتركّزُ على جاذبيّتها السياحيّة، الترفيهيّة والاستجماميّة، بحيثُ تصلُ إلى مُضاعفة وتطبيع الحُضور اليهوديّ في الضفّة الغربيّة من خلال الترويج لهذه الينابيع كمواقع جذبٍ لمحبّي التسلّق والطّبيعة من الإسرائيليين لغاية تطبيع علاقة الإسرائيليين بالمستوطنات والوجود الاستيطاني والتّفكير بها كجزءٍ من «إسرائيل الكُبرى».

تكمُنُ خطورة هذه السّياسات في أنّ عملية تطبيع الينابيع كمواقع سياحيّة قد حدثت من خلال تضمينها كجزءٍ من مشروع حماية البيئة الإسرائيليّ، ما يمنحُ للعمليّة طابعاً مُحايداً حميداً قد لا يظهرُ في أمثلة أخرى لمحاولة تطبيع وتطويع الضفّة الغربيّة. فكونها جزءاً من المشهد الطبيعيّ وتُستخدَمُ ظاهرياً للإمتاع والاستجمام وليس للإخضاع، فإنّ الينابيع تمكّنُ من عمليّة محو استعماريّة شديد الفعاليّة لما كان موجوداً من علاقةٍ محلّية بين الينبوع ومحيطه البيئيّ الاجتماعيّ الأصلانيّ. ومع ذلك، وبرغم فعاليّة هذا المحو، فلا يزال غير مُكتمل الأثر، ولم ينجح تماماً في تحويل الضفّة الغربيّة إلى ذلك المتنزّه الوطنيّ الإسرائيلي الآمن والطّبيعيّ؛ فبسبب الهبّات المتتالية في الضفّة الغربيّة واستمرار ممارسات الاحتلال العنيفة والمقاومة الفلسطينيّة التي تُجبِرُ هذه الممارسات على الظّهور وتُبقِي على وحشيّة الاحتِلال وعلى سياساته العنصريّة في حالة انكِشاف، لا يزالُ العديد من الإسرائيليين ينظُرون إلى الضفّة الغربيّة كحيّزٍ غير آمنٍ ويمتنعون عن زيارتها، سواء لزيارة الينابيع أو غيرها من المواقع التي تروّجُ لها وكالات السياحة الاستيطانيّة والإسرائيليّة.

الرّواية البيئيّة الاستعماريَّة كأداة لتبرير الاستيلاء

يُوضّحُ تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة الصّادر العام ٢٠١٢ تفاصيل الاستيلاء المنهجيّ على ينابيع الضفّة الغربيَّة ومُصادرة ملكيّات الأراضي الخاصَّة بالفلسطينيين، فيُشيرُ إلى أنّ ما يقربُ من ٥٥ ينبوعاً في المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيليّة قد أصبحت في تلك الفترة أهدافاً معتادة للنشاطات الاستيطانيّة، ما جعل وصول الفلسطينيين إليها أكثر صعوبةً مما كان عليه في السابق، وفي بعض الأحيان غير ممكن على الإطلاق. ويُميّزُ التقرير بين نوعين من الينابيع، تلك المُستولى عليها بشكلٍ مباشر من قبل السلطات الإسرائيليّة، وتلك المُسيطر عليها من قبل المستوطنين. ومن بين الـ٥٥ ينبوعاً، ثمّة ٣٠ ينبوعاً تخضعُ بالكامل لسيطرة المستوطنين في حين أنّ ثمّة ٢٥ ينبوعاً مهددة بالاستيلاء الاستيطانيّ. وما يقرُبُ من ٨٤٪ منها، أي ٤٧ ينبوعاً، تقعُ في أراضٍ تعود ملكيّتها، بحسب الإدارة المدنية الإسرائيليّة، إلى الفلسطينيين [٩].

وبالتّوازي مع عمليّات الاستيلاء الاستيطانيّة على الينابيع ومحيطها البيئيّ، طوّر المستوطنون رواية استعماريّة تدّعي أنّ الاستيلاء على هذه الينابيع يأتي مدفوعاً بالحرص البيئيّ على إصلاحها، حمايتها وتحسين جودة المياه المُستخرجة منها؛ أيّ أنّ الاستيلاء الاستيطاني مدفوع بتطوير هذه المواقع منعاً لزوالها ودمارها الذي يتسبَّب به الفلسطينيون، بحسب الرواية الصهيونيّة. فأوّلاً يحدُثُ الاستيلاء، ويتبعهُ حرمان الفلسطينيين من أرضهِم والوصول إلى الينابيع بالتّوازي مع بناء شبكة طرقٍ تحيطُ بالينابيع وتؤدّي إليها تُخصَّصُ للمستوطنين، ومع إنشاء بنية تحتيّة للينابيع من بركٍ لتجميع المياه المستخرجة، طاولات ومقاعد للتنزه، تثبيت لافتات بأسماء المواقع وتنظيم زيارات ورحلاتٍ استيطانيّة دوريّة للمواقع التي أصبحت خاضعة للسيطرة الاستيطانيّة بالكامل وتتبع للهيئات والأجسام الاستيطانيّة الخاصّة بالمستوطنات المحيطة والمجاورة. كذلكَ يُمنَحُ الينبوع «المطوّر/ المُستعاد» اسماً عبريّاً، عادة ما يكون مشتقاً من اسمه العربيّ أو يكون اسم شخصيّة إسرائيليّة بارزة كجزءٍ من ممارسات التخليد الصهيونيّة [١٠].

بهذه الرّواية توظّف المؤسسة الاستيطانية وحشدُ الممارسات الاستيطانيّة الخطاب البيئيّ التطويريّ لتبرير ممارسات الاستيلاء والسّيطرة، مُقيمةً فصلاً صارماً بين عالمَين، أحدهُما مُتطوّر أوروبيّ يكترثُ بالنّظام البيئيّ ويُحافظ عليه، والآخر مُتخلّفٌ وتتسبَّبُ سيطرته على هذه المواقع بدمارها. أيّ أنّها تخلقُ مخيّلة بيئيّة استعماريّة تُبرّرُ بدورها حالة المنع والإقصاء للفلسطينيين من الوصول إلى هذه الأماكن، لأنّهم يشكّلون خطراً على الحالة التي خلقتها المؤسسة الاستيطانية، حالة التطوّر وإمكانيّة الإمتاع التي توفّرها هذه المواقع بعد فرضِ السّيطرة الصهيونيّة عليها. وهنا تشتغل الادّعاءات البيئيّة الصهيونيّة في خدمة الآلة الاستعمارية الاستيطانية، من خلال ادّعاء حماية البيئة وتحسينها وبالتّالي شرعيّة السّيطرة عليها.

هوامش:

1. Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation. Environment and Planning E: Nature and Space. 2020; 3(2):527-551.
2. Amnesty International (2009) Troubled Waters: Palestinians denied fair access to water in Israel-Occupied Palestinian territories. Amnesty International Publications. Available at: https://www.amnestyusa.org/pdf/mde150272009en.pdf
3. Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.
4. Jeffrey D. Dillman (1989) Water Rights in the Occupied Territories, Journal of Palestine Studies, 19:1, 46-71
5. OCHA (2012) How dispossession happens: The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers. Report, March. available at: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf
6. Amnesty International (2009) Troubled Waters: Palestinians denied fair access to water in Israel-Occupied Palestinian territories.
7. Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.
8. Ibid.
9. OCHA (2012) How dispossession happens: The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers.
10. Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.

«تنوفا».. دور حاسم في محاربة الزراعة الفلسطينية. (وكيبيديا)

من تعاونية «تنوفا» إلى تصدير «زراعة عبرية» إلى الضفة الغربية.. النيو ليبرالية تطال قطاع الزراعة في إسرائيل!

كتب وليد حباس:

في يوم ٢٩ تموز ٢٠٢١، خرج آلاف المزارعين الإسرائيليين إلى الشوارع للاحتجاج، وأغلقوا ثمانية مفترقات رئيسية في البلد. وبالإضافة إلى رفع يافطات تنديد، وإطلاق شعارات غاضبة، قام المزارعون بإتلاف مئات الأطنان من الخضروات والبيض. [١] ويقوم المزارعون بالاحتجاج ضد الإصلاح الزراعي الذي تدفع به الحكومة الإسرائيلية الجديدة بكل إصرار، والذي قد يشكل ضربة قاضية لقطاع الزراعة الإسرائيلي الذي يعتبر في المخيال الصهيوني عماد الاستيطان، والعودة إلى الأرض. على ما يبدو، السياق الذي بدأ في منتصف الثمانينيات وأحدث انعطافة من إسرائيل الاشتراكية نحو إسرائيل النيو ليبرالية لم يطل كل القطاعات بشكل متساوٍ، وظل قطاع الزراعة مستفيدا من سياسات حمائية تدافع عن المزارع الإسرائيلي من فوضى السوق المفتوحة والمضاربات الحرة. الآن، يكشف اليمين الإسرائيلي الجديد عن أنيابه النيو ليبرالية، ويسعى إلى خصخصة كل ما يمرّ تحت مقصلته، ابتداء من مجلس الحاخامات (الرابانوت)، هيئة الموافقة على الأكل الحلال (الكشروت) وصولا إلى قطاع الزراعة.

تركز هذه المقالة على الإصلاح الزراعي، وتقص بإيجاز التغيرات التي طرأت على الزراعة في إسرائيل منذ إقامة «تنوفا» وصولا إلى دق المسمار الأخير في نعش الأمن الزراعي الإسرائيلي، في محاولة لرصد الخاسرين والمستفيدين من الموجة الجديدة من سياسات النيو ليبرالية الإسرائيلية، بما في ذلك انعكاساتها المتوقع على العلاقة مع الفلسطينيين.

تأسست جمعية «تنوفا» في العام ١٩٢٦، كجمعية تعاونية تضم العديد من الكيبوتسات في فترة اليشوف بهدف تحييد قوانين السوق المفتوحة، وتركيز كل الإنتاج الزراعي والتسويق في جمعية واحدة. بدون إنشاء جمعية تنوفا (للإنتاج والتسويق الزراعي) وسوليل بونيه (للمقاولات) وهمشبير (للتوزيع بالجملة) وجمعية باصات إيغد (للنقل العام) وحفرات هعوفديم (كشركة أم لكل هذه الجمعيات) لما كان باستطاعة المستوطنين البقاء على الأرض وتحويل الاستيطان إلى مشروع مجد ورابح. [٢] في فترة اليشوف، وفي السنوات الأولى لإقامة إسرائيل، شكلت تنوفا رافعة للزراعة الإسرائيلية ونجحت في تطوير الإنتاج الزراعي وتسويق كل المنتجات الزراعية «العبرية» حتى في ظل الحروب (الحرب العالمية الثانية، حرب العام ١٩٤٨). وشكلت صمام أمان للمزارعين في أوقات الأزمات (خصوصا في السنوات الأولى للدولة). لكن الأهم، لعبت تنوفا دورا حاسما في محاربة الزراعة الفلسطينية وأخرجت من السوق آلاف المزارعين الفلسطينيين غير المنظمين الذي لم يقدروا على الصمود أمام جمعية استعمارية منظمة تركز عملية إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الأكثر حيوية. لكن تنوفا كجمعية تعاونية اشتراكية كانت وسيلة أساسية لإقامة الدولة، وليست عقيدة ثابتة لدى المشروع الاستعماري الذي كان منذ البداية ينظر بكل توق إلى إسرائيل المستقبلية كدولة رأسمالية حداثية. انتقلت تنوفا من تعاونية تضم حوالى ٦٢٠ كيبوتسا، إلى شركة خاصة ربحية في النصف الثاني من الثمانينيات، ثم بيعت إلى شركة بريطانية في العام ٢٠٠٨ في مقابل مليار دولار. في العام ٢٠١٤، باعت الشركة البريطانية أسهمها في تنوفا (حوالى ٥٦٪) إلى شركة صينية جانية أرباحاً تقدر بحوالى ٧ مليارات دولار. ومع انهيار تنوفا كتعاونية تحمي الزراعة الإسرائيلية، وتحولها إلى شركة خاصة يملكها رأسمال أجنبي، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالتدخل لحماية المزارعين الإسرائيليين وسد الثغرات التي خلفتها هذه النقلة النوعية. أحد أهم السياسات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية منذ منتصف الثمانينيات، كانت سياسات حمائية تقليدية، تمثلت بوضع جمارك هائلة على الاستيراد الزراعي (خضار، فاكهة، لحوم، بيض... إلخ). وهدفت هذه السياسات المستمرة حتى اليوم إلى حماية المزارع الإسرائيلي وجعل المنتجات الزراعية العالمية (التي يمكن أن يتم استيرادها بأسعار زهيدة) أغلى بشكل ملموس من منتجات «أرض إسرائيل» بسبب حجم الجمارك والضرائب المفروض على الاستيراد. وعليه، ظلت الزراعة في إسرائيل مشروعاً مجدياً ولا يمكن منافستها من قبل الأسواق العالمية. [٣]

أدت هذه السياسة إلى حماية المزارع الإسرائيلي من خطر العولمة، لكنها لم تحم المستهلك الإسرائيلي الذي يعاني من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. في إسرائيل، تعتبر أسعار المنتجات الزراعية للمستهلك النهائي أغلى بضعفين من أسعارها في دولة منظمة التعاون الاقتصادي OECD. بين العام ٢٠١٢ والعام ٢٠٢٠، ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة بحوالى ١٧٪، وهي مستمرة في الارتفاع. والسبب هو وجود سلسلة طويلة من المنتفعين. [٤] فإلى جانب المزارعين أنفسهم الذين يبذرون ويروون ويقطفون، هناك شركات تشتري المحصول بالجملة، ثم شركات أخرى توزع المحصول على المحال التجارية، بالإضافة إلى شركات نقل لوجيستي وغيرها. كل حلقة ضمن هذه السلسلة الطويلة التي تشمل شركات احتكارية «تقضم» قطعة من الأرباح إلى أن تصل السلعة النهائية إلى المستهلك بأسعار عالية نسبيا. هذه السلسلة هي نتاج سياسات النيو ليبرالية التي أطلقت العنان لآليات السوق المفتوحة والمنافسة لدرجة أنه أصبح من الصعب جدا «تقليم أظافر» هذه البنية المعقدة على الرغم من انتقاد مراقب الدولة لأسعار المنتجات الزراعية العالية.

لكن المزارع الإسرائيلي الذي كان محمياً حكومياً بفضل السياسات الحمائية، واعتقد أنه الحلقة الأضعف في هذه البنية، يجد نفسه اليوم الضحية الأولى في مساعي الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لأسعار الخضار والفاكهة العالية. يأتي الإصلاح الزراعي الذي تقترحه وزارة المالية الإسرائيلية (برئاسة أفيغدور ليبرمان من «إسرائيل بيتنا») ووزارة الزراعة (برئاسة عوديد فورر أيضا من «إسرائيل بيتنا») كجزء من قانون التسويات الاقتصادية المرافق لمشروع الموازنة (أو ما يسمى بـ«قانون هھسدريم») والذي منذ العام ١٩٨٥ يحاول إدخال إصلاحات اقتصادية تدفع نحو النيو الليبرالية والخصخصة. لكن رفع الجمارك العالية عن استيراد المنتجات الزراعية قد يؤول في النهاية إلى إنهاء الزراعة في إسرائيل وتحويلها إلى مهنة غير مجدية، وإغراق السوق بمنتجات رخيصة «غير عبرية». ثمة آراء متضاربة حول ما إذا كان الإصلاح الزراعي سيخفض الأسعار أم لا. فالجميع متفق على أن الإصلاح قد يضر بالمزارع الإسرائيلي، وبمشاريع كبرى تقوم عليها الكيبوتسات والموشافيم في إسرائيل اليوم، لكن قد لا يتفق الجميع حول ما إذا كانت حرية الاستيراد والمنافسة الشرسة التي ستنطلق في أثناء الشروع بالاستيراد لتغطية حاجات السوق قد تؤول بالفعل إلى تخفيض الأسعار.

في كل الحالات، ثمة انعكاسات لهذا الإصلاح على العلاقات الاقتصادية ما بين الضفة الغربية وإسرائيل، ولا بد من استشراف بعضها:

أولا: في العام ٢٠١٩، كان هناك حوالى ٧٩ ألف عامل أجير في قطاع الزراعة في إسرائيل موزعين ما بين الزراعة، الري، القطف والاعتناء بالمحصول. العمال موزعون كالتالي: ٤٨٪ (أو ٣٨ ألفاً) عمال إسرائيليون يصل معدل أجرهم الشهري إلى حوالى ٦٤٧٠ شيكلا. بالإضافة إلى ٣١٪ (أو ٢٤,٦ ألف عامل أجنبي) يصل معدل أجرهم الشهري إلى حوالى ٦٦٠٠ شيكل. ثم هناك حوالى ٢١٪ (أو ١٦,٦ ألف) عامل فلسطيني من الضفة الغربية، يصل أجرهم الشهري إلى حوالى ٣٧٠٠ شيكل فقط. [٥] إن فتح السوق الإسرائيلية على مصراعيها لاستيراد المنتجات الزراعية الرخيصة من السوق العالمية، قد يدفع المزارعين الإسرائيليين إلى الدفاع عن مزارعهم من خلال تقليل النفقات قدر الإمكان. هذا يعني على المدى المتوسط استبدال كل العاملين في الزراعة بعمال فلسطينيين. بل إن تحويل قطاع الزراعة إلى قطاع جاذب للفلسطينيين من خلال رفع الطلب على العمالة بشكل كبير قد يدفع إلى تقليل أجرة العمال الفلسطينيين في الزراعة والذين قد يرتفع عددهم خلال سنوات من ١٦,٦ ألف إلى حوالى ٧٠ ألفا. هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل مباشر من الإصلاحات النيو ليبرالية في إسرائيل والتي قد تعمق تبعية سوق العمل الفلسطيني.

ثانيا: العلاقة الاقتصادية الزراعية ما بين الضفة الغربية وإسرائيل تقوم على المعادلة التالية: إسرائيل تصدر إلى الفلسطينيين الفاكهة بينما يصدر الفلسطينيون لإسرائيل الخضار. ثمة اعتماد متبادل بين الطرفين، وإن كان اعتمادا متبادلا غير متكافئ. وإن تخفيض سعر إنتاج المنتجات الزراعية، خصوصا الفاكهة، قد يعني أيضا تحويل زراعة الفاكهة الإسرائيلية إلى مناطق الضفة الغربية من خلال آليات التعاقد من الباطن. منذ سنوات قليلة، نفذت الإدارة المدنية بالتعاون مع صندوق التعاون الاقتصادي في إسرائيل تجارب محدودة (pilot) على مثل هذا التعاقد من الباطن، عندما منحت مزارعين فلسطينيين بذورا، وأسمدة، ومياها وتسهيلات معرفية (know-how technology) لزراعة الأناناس والأفوكادو والتوت وتربية الأسماك في أراض فلسطينية داخل الضفة الغربية، ثم قامت إسرائيل بشرائها أو تسويقها. [٦] والإصلاح الزراعي المرتقب قد يدفع بهذا النوع من التعاقد من الباطن إلى الأمام، ويحول الضفة الغربية إلى «حديقة خلفية» لإسرائيل وإلى جزء أساس من أمنها الغذائي.

يبدو أن الحكومة الإسرائيلية ماضية قدما في هذا الإصلاح الزراعي تحت مسوغ واحد يحظى بشعبية في الشارع وهو: حماية المستهلك من جشع السوق. في الخلفية، فإن الإصلاح يقع في صلب العقيدة النيو ليبرالية التي يتبناها معظم أحزاب الائتلاف اليميني مثل يمينا، «إسرائيل بيتنا»، «أزرق أبيض»، «أمل جديد» و«يوجد مستقبل». ولا بد من الانتباه إلى أن الأجندة اليمينية المتطرفة التي تتبناها هذه الأحزاب (باستثناء «أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل» اللذين يعتبران من أحزاب الوسط لكن نيو ليبرالية) تنطوي على جانبين أساسيين: من جهة، الدفع باتجاه المزيد من الشوفينية والفوقية اليهودية في المجال السياسي. ومن جهة أخرى تبني سياسات السوق المفتوحة والدفع باتجاه خصخصات غير مقننة في المجال الاقتصادي. وكلا الجانبين له تبعات كبرى على العلاقة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

هوامش:

1. موشيه كوهين، مزارعون يحتجون على الإصلاح المتعلق بالاستيراد: من المستحيل إنهاء الزراعة في إسرائيل، معاريف، 29 تموز 2021. أنظر الرابط التالي: https:// www.maariv.co.il/news/israel/Article-856021
2. وليد حباس، السياسات الاقتصادية للهستدروت بين 1920-1948 (رسالة ماجستير غير منشورة، بير زيت، جامعة بيرزيت، 2018).
3. غاي فارون، الثورة الزراعية، بودكاست .N12 26 تموز 2021. أنظر الرابط التالي: https:// apple.co/2WhbCWt
4. عيدن إيرتس، أسعار الفاكهة والخضار في إسرائيل في ارتفاع مستمر، هذه هي الأسباب، غلوبس، 30 تموز 2021. على الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001380036
5. الكنيست، القطاع الزراعي: الفرص والتحديات (القدس: الناطق الإعلامي للكنيست، 2020) أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3y7PCtY
6. راجع عدد "المشهد الإسرائيلي" من 8 آذار 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3847489

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة

المشهد الاسرائيلي مدار

حكومة بينيت - لابيد واحتمالات إصلاح العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية

كتب نهاد أبو غوش:

العلاقة الإسرائيلية الأوروبية: انتعاش مثير للأسئلة.

(إب.أ)

بعد حقبة طويلة من القطيعة وشبه القطيعة، والتوترات السياسية الأوروبية- الإسرائيلية التي ميّزت فترات رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة في إسرائيل، دبّت الحياة من جديد في أوصال مؤسسات العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، من خلال انعقاد مجلس الشراكة، وهو المنتدى السياسي الرفيع بين إسرائيل ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، لأول مرة منذ عشر سنوات، ودعوة وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد إلى الاجتماع الشهري لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٢ تموز الماضي.

ويصف تقرير أعده كل من شمعون شطاين وعوديد عيران، ونشره معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) في ٢١ تموز الماضي، الاجتماع المشار إليه بأنه «حدث غير عادي» في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بعد عقد من الجفاء اتسمت فيه العلاقات بين الجانبين بـ«النقد المتبادل وانعدام الحوار» بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورؤساء مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي ركز نتنياهو جهوده واتصالاته لتنمية علاقات إسرائيل بالقادة الشعبويين من أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.[١]

أوروبا تتمسك بحل الدولتين

يربط هذا التقرير فرص تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وفرص استمرار الجهود لتجسيد حل الدولتين الذي تتبناه أوروبا، ولكن بشكل أكثر تدقيقا بـ«معاملة إسرائيل للفلسطينيين»، أي ليس بمبدأ إنهاء الاحتلال، بل في القيام بتغيير جوهري في نهج إسرائيل تجاه المشاكل اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى وجه الخصوص تجنب الإجراءات التي من شأنها إحباط تجسيد حل الدولتين، إن لم يكن الآن ففي المستقبل.

وبالتالي قد يشكل مجرد غياب نتنياهو، وأي تحريك محدود للعملية السياسية، فرصة جدية لاستئناف العلاقات الطيبة، من دون الرهان على إمكانيات تحقيق اختراق سياسي ملموس، طالما أن الدور الأوروبي تجاه التسوية محدود أصلا، مع التسليم الأوروبي بالدور الأميركي المركزي في هذا الملف والاكتفاء بالدعم المالي والاقتصادي.

ترحيب بإزاحة نتنياهو

كثيرة هي الدول والكيانات والقوى الدولية والإقليمية التي سرّها غياب بنيامين نتنياهو عن سدة الحكم في إسرائيل، فرحبت، كل على طريقتها، بمجيء حكومة بينيت – لابيد على الرغم من علم جميع هذه الأطراف بأن الحكومة الجديدة في إسرائيل ضعيفة وهشة، وعرضة للانهيار عند أول اختبار جدّي، فضلا عن أنها لا تحمل أي جديد جذري في سياساتها تجاه الفلسطينيين والاحتلال.

وإذا كانت إدارة الرئيس جو بايدن الديمقراطية الأميركية من أكثر المحتفين علانية بهزيمة نتنياهو ورحيله، جراء انحياز الأخير السافر للرئيس الأميركي السابق ومرشح الحزب الجمهوري للانتخابات دونالد ترامب، وكثرة تدخلات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في السياسات الداخلية الأميركية، فإن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول الكبرى والمركزية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ليست أقل اغتباطا من القيادة الأميركية، فكانت من أشد المرحبين برحيل نتنياهو ومجيء حكومة «التغيير» برئاسة بينيت.

سجل العلاقات السياسية بين إسرائيل- نتنياهو والاتحاد الأوروبي حافل بالتوترات التي تبدأ من رفض تل أبيب أي دور مؤثر وجدّي للاتحاد الأوروبي في موضوع التسوية والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتشمل ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والموقف الأوروبي الرسمي لوسم منتجات المستوطنات كتعبير عن تمسك أوروبا بحل الدولتين ورفض الاحتلال، وصولا إلى التدخلات الإسرائيلية الثقيلة والمزعجة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال التحالف مع القوى الشعبوية اليمينية، وبعض الدول التي شكلت أداة فعالة بيد إسرائيل لإحباط اي قرار يتصل بموقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط.

مدّ وجزر

وإذا كان من الصعب العثور على نتائج سلبية ملموسة لأثر السياسات التي انتهجها نتنياهو على العلاقات الفعلية الأوروبية- الإسرائيلية، وخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري واتفاقية الشراكة الإسرائيلية- الأوروبية، فإن الأكثر صعوبة هو توقع تغييرات جدية في سياسات حكومة بينيت- لابيد تجاه العناوين التي كدّرت صفو العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية، كما أن علاقات أوروبا وإسرائيل خلال ولايات نتنياهو لم تكن كلها في اتجاه واحد سلبي، فقد نجحت إسرائيل في تحقيق اختراقات متعددة أبرزها استمالة دول وحكومات كانت تاريخيا إلى جانب الفلسطينيين والعرب مثل قبرص واليونان ودول البلقان، كما نجحت في عدد من أهداف حملاتها لتجريم حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وانتزعت سلسلة من القرارات الأوروبية التي تتبنى الموقف الإسرائيلي من «معاداة السامية» أو تقترب منه لا سيما مع الحساسية المفرطة القائمة تجاه هذا الموضوع في أوروبا بسبب ما عانته دولها وشعوبها خلال الحقبة النازية ومع انتعاش قوى اليمين الشعبوي القريب من النازية في عديد الدول الأوروبية، ويشار هنا إلى حملة إسرائيلية مكثفة ومدعومة من قبل أطراف سياسية ومؤسسات أوروبية عديدة خيضت وما زالت تخاض بتعمد المطابقة بين انتقاد إسرائيل ورفض الاحتلال وممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وبين انتقاد الحركة الصهيونية وبين معاداة السامية.

لا يتوقع أنطوان شلحت الكثير من استئناف الود الظاهري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في عهد الحكومة الجديدة، وهو إذ يشير إلى أن علاقات الجانبين انكفأت بسبب تركيز نتنياهو على دول لا تبهظها أو لا تشقّ عليها سياسات إسرائيل، وتحديدا دول مثل هنغاريا واليونان وقبرص وبولندا ورومانيا، لكن وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد قطع الشك باليقين، وأعلن خلال لقائه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في تموز الماضي أنه «لا توجد في الوقت الحالي إمكانية لحل الدولتين على الرغم من تأييده (أي لابيد) الشخصي له. ولم يفت لابيد أن يلقي باللائمة على الفلسطينيين حين قال في اللقاء عينه 'ثمّة أمر يجب أن نتذكره كلنا، في حال قيام دولة فلسطينية يجب أن تكون دولة ديمقراطية ومناصرة للسلام. لا يمكن أن نبني بأيدينا تهديدًا إضافيًا لحياتنا'».[٢] وأضاف أن إسرائيل ينبغي ألا تكون في عجلةٍ من أمرها لتسوية هذه القضية، فالأولوية في رأي لابيد كما كانت لدى نتنياهو هي في إنجاز التطبيع مع العرب، وفي نهاية المطاف يمكن أن تشمل دائرة السلام الفلسطينيين.

ما زال الاتحاد الأوروبي بدوله الرئيسة الكبرى إذا استثنينا الدول الهامشية المحكومة من اليمين الشعبوي، متمسكا بحل الدولتين، وأعلن ذلك في كل مناسبة ممكنة، وخاصة في الأزمات والمنعطفات مثلما جرى عند إعلان «صفقة القرن» ومخطط الضم، وقد كرر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي الحالي جوزيف بوريل هذا الموقف لدى استقباله يائير لابيد الذي أعلن الموقف السلبي الآنف الذكر، وجدد بوريل تأكيده على أهمية حل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقال إنه «لا يمكن تحقيق أمن إسرائيل سوى عبر حل الدولتين». وأضاف أن الأوروبيين ينتظرون من إسرائيل تقديم وجهة نظر سياسية من أجل إنهاء الصراع القائم، مشيرا إلى أن التوصل إلى حل مع الفلسطينيين، سيساهم إيجابا في تحقيق الأمن لإسرائيل.

إسرائيل واليمين الشعبوي

يؤكد تقرير مركز (مدار) الاستراتيجي عن العام ٢٠٢٠ الصادر في نيسان ٢٠٢١ على أن دولا أوروبية كثيرة تتوجس من تحالف نتنياهو مع اليمين العالمي والأوروبي، وتعتبره تحديا لقيمها الليبرالية والديمقراطية، ويسرد التقرير مجموعة من الإشكاليات التي ساهمت في تأزيم العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية في عهد نتنياهو ومن بينها مخطط الضم، الذي اعتبرته فرنسا انتهاكا للقانون الدولي، محذرة من إسقاطاته على العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية،[٣] لكن الدول المركزية في الاتحاد الأوروبي فشلت في إصدار قرار بهذا المعنى بعد أن استنفرت تل أبيب علاقاتها ونفوذها لدى بعض الدول الصغيرة، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعميما على سفراء إسرائيل لإحباط صدوره. ومن الجدير ذكره أن مواقف الاتحاد الأوروبي في قضايا السياسة الخارجية بحاجة إلى إجماع دول الاتحاد الـ٢٧، وبالتالي يكفي اعتراض أي دولة مهما كانت صغيرة أو هامشية لإحباط أي قرار. ويلفت تقرير مدار إلى أن بعض الدول التي يسيطر فيها اليمين الشعبوي تستغل هذه القاعدة لمنع الاتحاد الأوروبي من التدخل في شؤونها، ولتغليب سياساتها المحلية والقومية على السياسات الإقليمية الموحدة التي يسعى لها الاتحاد الأوروبي تجاه عدد من الملفات المهمة والحرجة مثل قضايا الهجرة واللاجئين والبيئة.

فيتو إسرائيلي تجاه السياسات الخارجية الأوروبية!

وبدا الأمر أشبه بامتلاك إسرائيل حق (النقض) الفيتو لإحباط أي قرار يتصل بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي! فقد تكرر الأمر نفسه في شهر أيار الماضي حين أحبطت هنغاريا (المجر) مشروع قرار وافق عليه مندوبو ٢٦ دولة من دول الاتحاد الأوروبي لإصدار قرار يدعو لوقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، خلال الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة، ما اضطر مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل لإصدار بيان منفرد باسمه الشخصي عن هذا الموضوع، حاول فيه أن يرد عن نفسه مسبقا صفة الانحياز، فأكد أن مقتل الأطفال في غزة غير مقبول، ودعا إسرائيل لالتزام القانون الدولي واتخاذ ردود فعل متناسبة، كما هاجم الفصائل الفلسطينية التي أطلقت القذائف على إسرائيل. في حين أن الوزير الهنغاري بيتر سيارتو – الذي زار إسرائيل متضامنا في حزيران الماضي- قال إن المواقف الأوروبية تجاه إسرائيل تتسم دائما بالأحادية والسلبية وهي غير مفيدة، ولا ينبغي إصدار أحكام ضد إسرائيل والتلويح بالمقاطعة.

ولفت موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني في تقرير لإيتمار آيخنر إلى أن هنغاريا أحبطت خلال السنوات الأخيرة عدداً من المحاولات الجماعية الأوروبية لإصدار مواقف وبيانات إدانة لإسرائيل وسياستها، ومن بين هذه المرات محاولة دول الاتحاد الأوروبي إصدار بيان ضد إعتراف الرئيس الأميركي السابق ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل.[٤]

الدعم المالي بديلاً للدور السياسي

لا يتوقع معظم الخبراء والمحللين نشوء أية فوارق جدية، وخاصة عملية، بين المواقف الأوروبية والأميركية تجاه قضية الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ويلحظ الصحافي الفرنسي المعروف والخبير في شؤون الشرق الأوسط ألان غريش أن الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تراجع بعد العام ١٩٩٣ وبدأ يميل للجانب الاقتصادي والمالي. ومع أن أوروبا تقر بمركزية القضية الفلسطينية ضمن الصراع العربي- الإسرائيلي، واتخذت مواقف لافتة ومتميزة عن الولايات المتحدة وتحديدا ما ورد في إعلان البندقية في العام ١٩٨٠، والذي نص على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، إلا أن اتفاقية أوسلو خلقت أوهاما كثيرة لأن أوروبا اعتبرت هذه الاتفاقية حلا نهائيا للصراع.[٥]

ويتفق الباحث محمد هشام إسماعيل مع القول بضعف دور الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وعدم تناسب هذا الدور الضعيف مع حجم الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه لطرفي النزاع. وهو يعزو ذلك، في دراسته التي نشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إلى عدد من العوامل من بينها الخلافات داخل أطراف الاتحاد الأوروبي، وعدم ارتياح الولايات المتّحدة نفسها لفكرة مشاركة الاتّحاد الأوروبيّ لها في صنع سياسة الغرب عامّة تجاه منطقة الشّرق الأوسط، والخلافات العربية- العربية والفلسطينية- الفلسطينية.[٦]

ويضيف عاطف أبو سيف في دراسته «إسرائيل والاتحاد الأوروبي الشراكة الناعمة» سببا آخر لمحدودية الدور الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط وهو الرفض الإسرائيلي لمثل هذا الدور على الرغم من حرص إسرائيل على توثيق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات وخاصة الصناعية والتجارية والعلمية. ويرى أبو سيف، في الدراسة المذكورة الصادرة عن مركز مدار في أيلول ٢٠١١، أن مركزية وأولوية العلاقات الأميركية- الإسرائيلية لا تعني التخفيف من اهتمامات إسرائيل بعلاقاتها مع أوروبا.

تطورت العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية باطراد منذ إنشاء دولة إسرائيل والاعترافات الأوروبية المتتالية بها، ثم شهدت دفعات متلاحقة خلال العقود التالية، ويلحظ أبو سيف في دراسته أن جميع الاتفاقات بين أوروبا وإسرائيل تضمنت اتفاقيات سياسية وأخرى اقتصادية وتجارية، لكن اللافت أن الاتفاقيات السياسية كانت عامة وإجمالية، اي أنها لم تتضمن أية قيود وشروط يمكن لها أن تؤثر على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، لكن الجوانب الاقتصادية كانت تفصيلية وموسعة، ومثلت جوهر الاتفاقات المشتركة، ويلخص الكاتب مواقف إسرائيل من الاتحاد الأوروبي بأن إسرائيل لا تريد أن تكون جزءا من الاتحاد الأوروبي نظرا لما يترتب على هذه العضوية من شروط سياسية، لكنها تريد أن تستفيد من كل الامتيازات التي تمنح إلى الأعضاء.[٧]

دأب نتنياهو على التباهي بعلاقاته الشخصية الوطيدة مع قادة العالم، واستثمر هذه العلاقات في الدعاية لنفسه وقيادته، إلا أن سياساته الداخلية والخارجية شكلت عناصر استفزاز لأطراف كثيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، مع أن جوهر العلاقات الفعلية بين إسرائيل وحلفائها، وتحديدا الأمنية والاقتصادية، لم يتأثر كثيرا بسلوك نتنياهو أو غيره من الساسة، كما أن حكومة بينيت- لابيد الحالية لا تملك الكثير من القدرة ولا القوة والرغبة في التأثير والتغيير لا في سياسات إسرائيل وتحالفاتها الخارجية، ولا في سياسات الاحتلال تجاه الفلسطينيين، ولكن لديها قطعا شخصيات أكثر قبولا وأقل صلفا واستفزازا في العلاقة مع العالم.

هوامش ومراجع:

1. شمعون شطاين وعوديد عيران، الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: ليس شهر عسل ولكن يتكلمون، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي https://www.inss.org.il/he/publication/israel-eu/
2. أنطوان شلحت، عرب 48، 2021/7/28
3. تقرير مدار الاستراتيجي 2021، مشهد العلاقات الخارجية، إعداد خالد عنبتاوي
4. Ynet ، إيتمار آيخنر، إلى جانب إسرائيل: هنغاريا تحبط مشروع قرار أوروبي، 2021/5/18
5. ألان غريش، محاضرة في جامعة بير زيت بتاريخ 1 كانون الأول 2011، موقع جامعة بير زيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
6. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، موقع الجزيرة. نت 2011/11/2
7. عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي، الشراكة الناعمة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 2011.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

في موقع العثور على جثة عجوز إسرائيلية وحيدة ميتة بشقتها في القدس المحتلة في نيسان ٢٠١٩.

(الصــورة عــن «فلاش ٩٠»)

لـم تكشـفهم سـوى روائـح المـوت.. عـدد الموتـى وحيدين فـي إسـرائيل ارتفـع جديّـاً خـلال الأعـوام الخمسـة الأخيرة!

كتب هشام نفاع:

وجدت فرق الإنقاذ وخدمات الدفن العام الماضي ٢٠٢٠ في إسـرائيل، ١٥٨ مواطنا، معظمهم من المسنين، وهم أموات في بيوتهم وحيدين، بدون أن ينتبه لهم أحد إلا بعد مرور فترات متباينة من الزمن. بينما في العام الذي سـبقه ٢٠١٩ كان عدد الضحايا ١٣٢ إنسـاناً. وفي العام ٢٠١٨ كان عـدد الأموات الوحيدين ١٠٤، وفي العام ٢٠١٧ كان عـدد هؤلاء المواطنين المتروكين وحيدين في وجه الموت ٩٨ إنسانا. يمكن القول إن العدد ارتفع جديّاً خلال ٥ أعوام.

تعتمد هذه الأرقام علـى معطيات منظمة «زكا» وهي اختصار لـ«تشـخيص ضحايا الكوارث»، منظمة تطوعية أقامها يهود من الأوسـاط المتدينة لمساعدة الشرطة وفـرق الإنقاذ خلال وبعد وقوع كارثة أو عملية تفجيرية. ويصل المتطوعون في هذه المنظمة سريعاً إلى ميادين الحوادث ومواقع التفجيرات في مختلف أنحاء إسـرائيل ويشرعون في تجميع أشلاء القتلى. وبدأت المنظمة في السـنوات القليلة الماضية بتقديم مساعدة في البحث عن مفقودين.

منذ مطلع هذا العام حتـى تموز الفائت، قالت بيانات «زكا» إنـه جـرى العثور على نحو ٥٣ مسـناً وهم أموات في بيوتهم. ويصف متطوعو المنظمة مشـاهد فظيعة إذ كان قسـم من جثامين الضحايا فـي مراحل متقدمة من التحلّل. عادة ما تكون أسـباب الموت حوادث ناجمة عن أمراض أو حوادث سـقوط في البيت تسببت للضحايا بإصابات منعتهم من القدرة على طلب العون. وتتحدث المنظمـة عن حالات قليلة كان سـبب المـوت فيها هو الانتحار.

يقـول متطوع من المنظمة وفقاً لموقـع «واللا» العبري، مطلع تموز الفائت: إننا نناشد العائلات والجيران ووكالات الرعاية الاجتماعية الاهتمـام بهؤلاء الأفراد (الوحيدين) وتوخي اليقظة. هؤلاء أناس لا يسـمعهم أحد في أوقات الشدة، ويموتون في عذاب شديد ومؤلم وحزين وحيدين. لو كان هناك من يهتم بهم وأظهر عاطفة تجاه حالتهم، لكان مـن الممكن منع موتهم. العديـد من هذه الحالات تنتهي بالموت. وكرر المناشدة بإبداء التضامن والتكافل الاجتماعي وإبداء رهافة الحس تجاه الجار.

دراسة: أكبر مخاوف المسنين الموت وحدهم في منازلهم

تمـار نجلر (٢٥ عامـاً)، هي المبـادرة لإقامة منظمة اسـمها «نحافظ على تواصل» وناشـطة اجتماعية في حيفـا، وتعكف هذه الفترة على مشـروع بحث يدرس تأثير وباء كورونا على كبار السـن من الرجال والنساء. وكما قالت لموقع «دفار» العبري (حزيران الفائت) فإنها قابلت ٢٠ من كبار السـن فـي مدينة حيفا، ووجدت أن أكبر مخاوف معظمهم هـو أنهم قد يموتون وحدهم فـي منازلهم من دون أن يعلم أحد بذلك. وتنوّه: إنهم يربطـون بين إخراجهم من أنظمـة وبرامج الدعم أثناء تفشي وباء كورونا وبين حقيقة أنه إذا حدث لهم شيء فعلى الأغلب لن يعرف بذلك أحد.

وفقـاً لما تقول نجلر فإن الصعوبـة تكمن في غياب الحوكمة الذي فرض عدم الاسـتقرار السياسـي على السـلطات المحلية، وخصوصاً حقيقة أن الدولة تعمل منـذ ٣ سـنوات بـدون ميزانيـة. (بموجـب معلقين اقتصاديين في عدة وسائل إعلام، منع رئيس الحكومة السـابق، بنيامين نتنياهو، المصادقـة على ميزانية لإبقاء إمكانيـة التوجه إلى انتخابـات جديدة قائمة، وانتظار فرصة تشـكيل حكومة جديدة تسمح له بسن قوانين تتيح له الإفلات من المحاكمة في تهم فسـاد خطيرة).

وفقـاً لبحث أجـري في معهـد الكنيسـت للأبحاث والمعلومـات، العام ٢٠١٦، يسـود شـرائح عديدة من المسـنين بدرجات عالية الشـعور بالوحدة، المرتبط بالخوف من الموت دون علم أحد. ويقدم البحث معلومات عن الشعور بالوحدة بين كبار السن وإحصاءات عن كبار السن في إسرائيل الذين يعانون من الوحدة. ويستند البحـث إلى المعلومـات التي قدمتها الـوزارات ذات الصلة.

فجوة بين الروابط الاجتماعية المرغوبة وبين تلك المتاحة

يـتم تعريف الوحدة في البحث الأكاديمي على أنها فجـوة – يعيها الفرد ذاتياً - بين الروابط الاجتماعية المرغوبة للشـخص وتلك التي يعتقد أنها متاحة له (هذا شـعور لا علاقة له بعدد الأشـخاص من حوله)، والتي يمكن أن تؤدي إلى المعاناة، والضعف الشديد وحتى وصـولاً إلـى الميـول الانتحاريـة. البيانات المسـتندة على معطيات مكتب الإحصـاء المركزي تفيد أن الشـعور بالوحدة يزداد كلما تقدم المسـن أكثـر في العمر. فمثلا في الفئة العمرية ٦٥–٧٤ عاماً نسـبة من أفادوا بشعور بالوحدة على أحيان متقاربة هي نحو ٣٢٪، بينما لدى الفئة العمرية من سـن ٧٥ عاماً فما فوق وصلت النسـبة نحو ٤٣٪. ولاحظ البحث أن الشـعور بالوحدة أكبر لدى المسنات مما هو لدى المسـنين؛ وأكبر أيضاً لدى المسـنين العرب قياساً بالمسنين اليهود.

وفقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي، يُتوقع في إسـرائيل ارتفاع متواصل في نسبة المسنين داخل هـذا المجتمع. ويدل توزيع السـكان بصـورة عامة بحسـب الفئة العمرية في العام ٢٠١٧ على أن الفئة العمرية ٦٥ عاماً فما فوق تشكل نحو ١١,٥٪، أمّا نسبة المسـنين الذين يبلغون من العمر ٧٥ عاماً فما فوق في المجتمع الإسـرائيلي، بكل فئاتـه، فوصلت في ٢٠١٧ إلى ٤,٨٪ بين السكان، وإلى ٥,٨٪ بين اليهود، وإلى ١,٧٪ بين الفلسطينيين.

على سـبيل المقارنة، يوجد فـي الولايات المتحدة الأميركيـة حوالي ٤٦ مليون مُسـن يعيشـون ضمن مجتمعاتهم، أي خارج دور الرعاية، ولكن ٣٠٪ منهم يعيشون وحيدين. وترتفع تلك النسبة إلى ٥٠٪ عند المُسـنين الذين يبلغون من العمـر ٨٥ عاماً أو أكثر. وبحسـب الإحصائيات، فإن حوالي ثلاثـة أرباع كبار السن الذين يعيشون بمفردهم من النساء.

وأظهـرت إحصاءات رسـمية فـي بريطانيا هذا العام موجة مـن الوفيات بمـرض كورونا ممن لقوا حتفهم في دور رعاية المسنين، التي قال القائمون عليها إنه يتـم تجاهلها. وصرح مشـغلو وموظفو دور الرعايـة بأن هـذا العدد أقل علـى الأرجح من الحصيلة الحقيقية في المنشـآت التي تأوي بعض كبار السن والأكثر ضعفا في البلاد. وقال رئيس أحد أكبر مشـغلي دور رعاية المسـنين في بريطانيا إن عدد حالات الإصابة والوفيات بالفيروس المسـتجد بين النزلاء المسـنين أعلى بكثيـر مما يتم الإعلان عنه رسـميا. وقالت روس ألتمان، الوزيرة الحكومية السـابقة التي تدافع عن حقوق كبار السن، إنه تم التغاضي عن كبار السن الضعفاء في هذه الجائحة. وأضافت: يجب ألا ننسى أن معيار المجتمع المتحضر لا بُد أن يعكـس الكيفية التي يتم التعامل بها مع المواطنين الأكثر ضعفا والأكبر سنا... يجب ألا ننسى الأكبر سـنا بين سكاننا، متوسط عمر الأشخاص في دور رعاية المسـنين لدينا ٨٥ عاما، حياتهم قيمة أيضا ويحتاجون إلى العلاج والمعدات والرعاية التي نتوقعها لأي شخص آخر في المجتمع على حد سواء (رويترز).

احتمال الفقر يزداد كلما طالت فترة عيش الشخص وحيداً

وفقاً للدراسـات، يمكن للوحدة أن تشكل تحدياً من عدة جوانب، فالأشـخاص الذين يعيشـون بمفردهم يكونـون أكثر عرضة للفقـر، ويزداد احتمـال الفقر كلما طالـت فترة عيش الشـخص بمفـرده. ويُصرح الكثير من المسـنين الذين يعيشون وحدهم بأنهم يشـعرون بالوحدة والعزلة. وبما أن تناول الطعام هو نشاط اجتماعي بالنسـبة لمعظم الناس، فإن العيش وحيداً قـد يُفضي إلى عـدم قيام المُسـن بتحضير طعام كافٍ، أو متوازن من الناحية الغذائية. وبالتالي، يزداد احتمال إصابة المُسـن بسوء التغذية. كما أنه من السـهل أن يُصاب المُسـن بأمراض أو مشاكل في البصر أو السمع، أو ظهور أعراض جديدة لأمراض دون أن يُلاحظ أحـد عليه ذلك. ويعانـي العديد من كبار السـن الذين يعيشـون بمفردهم مـن صعوبات في الالتـزام بالتعليمات الخاصـة بالعلاجات الموصوفة. وأظهرت الدراسـات أن كبار السـن الذيـن يفتقرون إلـى التفاعل الاجتماعي يـزداد لديهم خطر الإصابة بالمشـاكل الصحية، وذلك بالمقارنة مع الأشـخاص الذيـن يتفاعلـون اجتماعياً مع الآخريـن. قد يحتاج المسنون الذين يعيشـون بمفردهم إلى بذل جهود لتجنـب العزلة الاجتماعية (الدليل الطبي الإرشـادي الأميركي).

يقـول موقع «مؤسسـة التأمين الوطنـي» إن ٨٥٪ من مجمل المخصصات التي تقدمها دولة إسـرائيل لسـكانها تدفعها المؤسسـة. وتساعد المخصصات ٥٠٪ مـن العائلات الفقيرة في إسـرائيل للخروج من دائرة الفقـر. وتصرّح أن مسـاهمة المخصصات في تقليل نسبة الفقر هي مساهمة بارزة خاصة بالنسبة للمسـنين: ما يقارب ٧٢٪ من المسـنين ينقذون من دائـرة الفقر بفضل المخصصات. ولكن على الرغم من ذلك، وفقاً لمنظمـة «لتيت» التي تقدّم تقارير بديلة عن الفقر، ففي العام ٢٠٢٠ قال أكثر من ٩١٪ من متلقي المساعدات من المسنين إن معاشاتهم التقاعدية لم تكن كافية لشـراء الحاجيات والضروريات الأساسية ليعيشـوا حيـاة كريمـة. وتقرير مؤسسـة التأمين الوطني كان أشار العام ٢٠١٩ إلى أن خطورة الفقر بين المسنين حتى العام ٢٠١٧، كانت عموماً ضئيلة قياسا ببقية السـكان، ولكن في العام ٢٠١٨ ارتفعت نسـبة المسنين الفقراء من ٢١,٨٪ إلى ٢٣,٤٪، كما أن مؤشر عمق فقر المسنين ارتفع من ٢٧,٧٪ إلى ٣٢٪.

فظاعة موت بشر بلا أهل ولا مجتمع ولا دولة يتذكرونهم

التقى وزيـر العمـل والشـؤون الاجتماعية مئير كوهين قبل نحو شهر أعضاء منظمة «زكا» لمناقشة سـبل تعزيز الحلول فيما يتعلق بحـالات موت كبار السن والمحتاجين في منازلهم، حسبما أعلن مكتب الوزير. الوزير صرّح أن: «قضية المسنين والمحتاجين الوحيدين قريبة من قلبي». ويبقى السؤال طبعاً كيف ستتم ترجمة هذه المشاعر إلى سياسة تنفيذية.

بكلمات شـخصية، يمكن القول إنه حينما يسـمع المـرء تبجحـات مسـؤولي سـلطات هـذه الدولة، بمختلـف صفاتهم وتسـمياتهم، عـن «الاهتمام باليهود ومصير اليهـود وأمن اليهود» وهلمجرا من مزاعم، فـإن بعض الحقائق الصارخة تكشـف عمق الكذب المتفشي في كل جسد الدعاية الصهيونية. فـأي احترام لليهود في «دولـة اليهود» التي يعثر فيها سـنويا على ما يتجاوز مئة من المسنين أمواتا وحيدين، وأحيانا بعد مرور وقت طويل على ذلك.

السـؤال: أيـن هـي أجهـزة الرعايـة والمتابعة الاجتماعية لمواطنين مرضى يعانون من محدوديات جسدية أو نفسـية مختلفة، كي يموتوا بكرامة على الأقل، لا أن يعثر عليهم وقد تحللت جثامينهم؟ هذه صورة لا يمكن لها ترك المرء حياديا حيالها، لشـدة فظاعة أن يموت بشـر وحيدين بلا أهل ولا مجتمع ولا سـلطة دولة يتذكرون وجودهم. إن المعيار الاساس لأي نظام هـو احترام حياة المواطنيـن وكرامتهم. هذه الدولة تشـن حروبـا واعتـداءات دموية بزعم «الدفاع عن مواطنين»، وباسـم ما يسـمى «الالتزام الأخلاقي تجـاه مصير اليهود»، وفي الوقت نفسـه تديـر الظهر كالثور الذي تحـدث عنه كارل ماركس لمواطنين، لأفراد، لبشـر مستضعفين وقعوا ضحايا ظروف حياتية معقدة تركتهم في عزلة بلا رفقة ولا مُعين.

فكيف يتسـاوى التحدث بتلك الحـرارة الملتهبة عـن «الذود عن حياة المواطنيـن» في أوقات الحروب العدوانية، مع وضع يموت فيه مسنون بؤساء وحدهم دون أن يلتفت إليهم أحد ولا تذكّر بهم سـوى روائح موتهم المخيفة؟ مفجع ومرعب أن يلاقي بشـرٌ مثل هذا المصير، ومثير للغضب والاشـمئزاز والانتفاض نظام يرتكب جرائم الحرب باسـم المواطنين لكنه لا يسـأل عن بعضهم لا في حياتهـم ولا في مماتهم حين يتقدم بهم العمر ويتخلف عنهم الجميع.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية